

أثر تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي على البرامج الأكاديمية دراسة ميدانية لقياس آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة دكتور/ ياسر أحمد الطيب*

١. المقدمة :

في السنوات القليلة الماضية ومع بداية القرن الواحد والعشرون، شهدت المنطقة العربية بصفة عامة ومملكة البحرين بصفة خاصة معدل نمو غير مسبوق لإنشاء الجامعات والمعاهد العليا الخاصة وظهرت تبعاً لذلك التخصصات التعليمية الجديدة وتنوعت البرامج الأكاديمية التي قدمت مجموعة متعددة من المخرجات التعليمية والمهارات للطلبة الدارسين بهذه الجامعات. وتبعاً لذلك اتجهت معظم الدول العربية ومنها مملكة البحرين إلى إنشاء وتفعيل هيئات وطنية لضمان جودة البرامج الأكاديمية وفقاً لاحتياجات سوق العمل والمعايير الدولية والإقليمية والوطنية (العلوي ٢٠١٣، يوسف ٢٠١٣). لذا فإن الجامعات الخاصة بمملكة البحرين تخضع بصفة دورية للمساءلة العامة من قبل هيئة ضمان الجودة الوطنية ومن خلال تقييم دوري لمدى جودة برامجها وبصورة موضوعية. ومن هنا كان على هذه الجامعات الخاصة إعادة النظر وتحديث برامجها الأكاديمية وأهدافها ومخرجات تعليمها من خلال وحدات ومراكز ضمان الجودة بها والتأكيد على وضع وتطبيق نظام متكامل لضمان الجودة والذي يساهم في منع وقوع الأخطاء وتقديم البرامج الأكاديمية بصورة مطابقة للمعايير والمواصفات المطلوبة. وتكمن مشكلة هذه الدراسة في تحديد أثر تطبيق الجامعات الخاصة بصفة عامة للمعايير الوطنية لضمان

(*) أستاذ إدارة الأعمال المساعد - جامعة العلوم التطبيقية - مملكة البحرين.

جودة التعليم على جودة برامجها الأكاديمية. ولما كان القائمين بتدريس هذه البرامج جزء لا يتجزأ من عملية تطبيق هذه المعايير فإن الدراسة تهدف إلى قياس واستقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس نحو مدى التطبيق الفعلي لهذه المعايير ميدانياً وأثر ذلك على جودة البرنامج الأكاديمي. وترتبط أهمية هذه الدراسة مباشرة بأهمية موضوع تطوير وتحسين التعليم الخاص كأحد المرتكزات العلمية بمنظومة التعليم العالي بالدول العربية عامة ومملكة البحرين خاصة. وتساهم نتائج هذه الدراسة في زيادة إدراك العاملين بالجامعات الخاصة وخاصة أعضاء هيئة التدريس بها بأهمية تطبيق المعايير الخاصة بضمان جودة البرامج الأكاديمية بها وضرورة بناء وتطوير نظام فعال لضمان الجودة بصفة مستمرة.

٢. مشكلة الدراسة :

تنبع مشكلة هذه الدراسة من واقع التحديات العالمية، الإقليمية والوطنية المحلية التي تواجه التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين وذلك لضمان جودة البرامج الأكاديمية التي يقدمها هذا القطاع الحيوي المهم (يوسف ٢٠١٣). ويمكن قراءة بعض هذه التحديات خاصة الوطنية منها على النحو التالي:

أولاً: ضرورة ضمان جودة التعليم الجامعي الخاص بكافة برامج الأكاديمية بمملكة البحرين بما ينسجم مع المعايير العالمية، الإقليمية والوطنية المحلية وأفضل الممارسات.

ثانياً: تفويض هيئة ضمان الجودة الوطنية بمراجعة جودة البرامج الأكاديمية في ضوء المؤشرات والمعايير الوطنية.

ثالثاً: عقد مراجعات دورية بواسطة الهيئة الوطنية وما تختاره من خبراء
لضمان تحقيق الحد الأدنى من المعايير الوطنية.

رابعاً: تحديد الممارسات الجيدة أينما وجدت عالمياً، إقليمياً ووطنياً ونشرها
بين الجامعات الحكومية والخاصة على حد سواء.

خامساً: إصدار تقارير معلنة حول مراجعة البرامج الأكاديمية وبها أحكاماً
بخصوص تلبية هذه البرامج للحد الأدنى المقبول من المعايير الوطنية إلى جانب
التحسينات المقترحة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية استناداً إلى واقع
التحديات المشار إليها سالفاً والتي تواجه الجامعات الخاصة في سعيها الدائم إلى
تحقيق المتطلبات الوطنية وتحسين جودة برامجها التعليمية على النحو التالي: تحديد أثر
التزام الجامعات الخاصة البحرينية بالمعايير الوطنية لضمان التعليم الجامعي على جودة
البرامج الأكاديمية التي تقدمها من خلال قياس آراء أعضاء هيئة التدريس لمدى أثر
تطبيق المعايير الأربعة التالية:

المعيار الأول: مدى ملائمة البرنامج.

المعيار الثاني: كفاءة البرنامج.

المعيار الثالث: الخصائص الأكاديمية لبرامج البرنامج.

المعيار الرابع: فاعلية إدارة جودة البرنامج.

كما يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الثلاثة الرئيسية التالية :

١. ما هو مستوى الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية بالجامعات الخاصة من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

٢. ما هو مستوى جودة البرامج الأكاديمية بالجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣. ما هو أثر التزام الجامعات الخاصة بمملكة البحرين بتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم الجامعي على جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:

٣.١. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بملائمة البرامج على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣.٢. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بكفاءة البرامج على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣.٣. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بالخصائص الأكاديمية للخريجين على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣.٤. ما هو أثر تطبيق المعايير الوطنية المتعلقة بفاعلية إدارة الجودة على جودة البرنامج الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

٣. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي التالي:

قياس أثر التزام الجامعات الخاصة بمملكة البحرين - بالمعايير الوطنية على جودة البرامج الأكاديمية المقدمة بها. كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: تعريف المعايير الوطنية الأربعة المرتبطة بضمان جودة البرامج الأكاديمية من حيث مفهوم مدى ملائمة البرنامج، كفاءة البرنامج، الخصائص الأكاديمية لخريجي البرنامج وأخيراً مفهوم فاعلية إدارة الجودة.

ثانياً: قياس آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة نحو مدى تطبيق المعايير الوطنية وأثره على جودة البرامج.

ثالثاً: بيان درجة الاختلاف في آراء أعضاء هيئة التدريس تبعاً لاختلاف (الدرجة الأكاديمية لهم ونوع البرنامج).

٤. أهمية الدراسة :

أولاً: تقديم رؤية علمية وعملية واضحة لإدارة الجامعات الخاصة ومتخذي القرار بها عن مدى تطبيق المعايير الوطنية وأثرها على جودة البرامج الأكاديمية بها.

ثانياً: تزويد إدارة الجامعات الخاصة بتصور لكافة المتطلبات الواجب توافرها لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في تطبيق المعايير الوطنية.

ثالثاً: تعزيز اتجاهات أعضاء هيئة التدريس الإيجابية نحو المعايير الوطنية والتعامل مع الاتجاهات السلبية وتعديلها من خلال تقديم بعض التوصيات المساعدة.

٥. الإطار النظري للدراسة :

أولاً: مفهوم الرأي أو الآراء:

ويقصد بها في هذه الدراسة الدرجة التي تحصل عليه كل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة (كل عضو هيئة تدريس) على الأسئلة (قائمة الاستقصاء) وهذه

الدرجة يتحدد من خلالها مدى القبول أو الحيدة أو الرفض لمدى التطبيق الفعلي لكل معيار من المعايير الوطنية الأربعة وأثر ذلك على جودة البرامج الأكاديمية بالجامعات الخاصة (علام ٢٠١٢).

ثانياً: مفهوم أعضاء هيئة التدريس:

ويقصد بهم في هذه الدراسة جميع أعضاء الهيئة التدريسية بكافة الرتب والتصنيف الأكاديمي (سواء أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد أو محاضر) وهم الذين يقومون بالتدريس في الجامعات الخاصة وفي جميع كلياتها الثلاثة سواء من لهم دوام كلى أو جزئي خلال الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٤-٢٠١٥ م.

ثالثاً: مفهوم المعيار / المعايير:

المعيار عامة هو المقياس الذي يُحتكم إليه كأساس أو ركيزة للمقارنة، التقدير وأخيراً التقييم. ويقصد بالمعايير في هذه الدراسة هي المواصفات اللازمة للبرنامج الأكاديمي الخاص لتصنيفه والحكم عليه بالجيد أو الجدير بالثقة وتعتبر هذه المواصفات هي الضمان الرئيسي لجودة هذا البرنامج ومؤشراً على زيادة فاعليته وقدرته على المنافسة عالمياً، إقليمياً ووطنياً محلياً (دليل ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية للجامعات العربية ٢٠١١). إذا المعيار هو مطلب قياسي مرجعي يمكن للهيئة القومية، الإقليمية أو حتى العالمية استخدامه والاسترشاد به عند تقييم و مراجعة البرنامج الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص للتأكد من مدى تناسب البرنامج مع مستوى الشهادة الممنوحة.

رابعاً: مفهوم البرنامج الأكاديمي:

مجموعة متكاملة ومنظمة من المقررات الدراسية المنهجية وكافة المكونات الأكاديمية التي تؤدي إلى الحصول على درجة أكاديمية معينة عند اجتياز جميع مراحل البرنامج بنجاح. كما يعرف البرنامج الأكاديمي بأنه مجموعة مميزة ومنظمة من المقررات الدراسية والتي تؤدي إلى منح الدرجة الأكاديمية المرتبطة بهذا البرنامج مثل ليسانس، بكالوريوس، أو دبلوم (دليل ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية للجامعات العربية ٢٠١١). دليل مراجعة البرامج الأكاديمية يعرف البرنامج التعليمي بمجموعة المقررات التي يقوم الطلبة بالتسجيل عليها للحصول على مؤهل عالي معين عند اجتياز كافة المقررات بنجاح وفيما لو تم دراسة البرنامج في أكثر من مؤسسة تعليمية يجب احتساب كافة المقررات التي تم انجازها ومعادلتها (دليل مراجعة البرنامج مملكة البحرين ٢٠١٣).

خامساً: الجامعات الخاصة:

هي المؤسسات التي تتولى التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة بعد المرحلة الثانوية، وتكون مملوكة إلى أشخاص أو مؤسسات تجارية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٥).

سادساً: مفهوم المعايير الوطنية لضمان جودة البرنامج الأكاديمي (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤):

ركزت الإصلاحات الأخيرة للتعليم العالي بمملكة البحرين على وضع معايير وأنظمة محددة وصارمة لتطوير جودة البرامج الأكاديمية وكذلك مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات الخاصة. وتساعد عملية التحقق ومراجعة هذه

المعايير على ترسيخ الثقة وفي أنظمة التعليم العالي بهذه المملكة المتقدمة والرائدة في مجال التعليم (المحاري ٢٠١٢). وقد بدأت عملية المراجعة الرسمية لمؤسسات التعليم العالي في يونيو ٢٠٠٨ وقد تم تقديم أول ملف للتقييم الذاتي لبرنامج أكاديمي جامعي ووفقاً لمعايير الوطنية في سبتمبر ٢٠٠٨ وتم عقد أول مراجعة للمعايير الخاصة بالبرامج في نوفمبر ٢٠٠٨ وتمت المراجعات الخارجية للبرامج الأكاديمية في يناير ٢٠٠٩ وحتى تاريخ إجراء هذه الدراسة وفقاً للمعايير التالية:

المعيار الرئيسي الأول «ملائمة البرنامج»: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة تطابق البرنامج الأكاديمي للغرض الذي وجد من أجله وأن البرنامج ذو صلة برسالة الكلية والجامعة والمنهاج الدراسي وطرق التدريس بالإضافة إلى المخرجات التعليمية وطرق التقييم أو طرق قياس أداء الطلبة. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال ثنائي مؤشرات/ معايير فرعية هي كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤).

١-١. ضرورة وجود إطار خطة أكاديمية واضحة للبرنامج والتي تُظهر أهدافاً واضحة تشير إلى غايات عريضة لطرح البرنامج وذو صلة برسالة الجامعة والكلية والأهداف الاستراتيجية.

٢-١. المنهج الدراسي منظم لتوفير تطور أكاديمي سنة بعد أخرى وعبء دراسي مناسب للطلبة يوازن ما بين المعرفة، الفهم والمهارات وكذلك ما بين النظرية والتطبيق.

٣-١. يتطابق المقرر (المحتوى والمخرجات التعليمية المستهدفة) مع معايير التخصص الدقيق وموثق بشكل مناسب.

٤-١. المخرجات التعليمية المقصودة في توصيف البرنامج والمقررات واضحة وتتلائم والرسالة والغاية والأهداف.

٥-١. تتناسب المخرجات التعليمية المستهدفة للمقرر مع أهداف ومستويات البرنامج وتتلائم مع مجمل البرنامج ومقرراته

٦-١. للبرامج ذات العلاقة هناك سياسة تقييم واضحة وساعات معتمدة للتعلم العلمي والتي تساهم في تعلم الطلبة.

٧-١. الأساليب والطرق المستخدمة في تعليم البرنامج تدعم الأهداف والمخرجات التعليمية المستهدفة.

٨-١. لغرض تقييم إنجازات الطلبة توجد سياسات وإجراءات تقييم مناسبة معلومة لدى جميع الأكاديميين والطلبة.

المعيار الرئيسي الثاني «كفاءة البرنامج»: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة كفاءة البرنامج فيما يخص الطلبة المقبولين واستخدام الموارد المتاحة، والهيئة التدريسية، والبنية التحتية، ودعم الطلبة وكذلك نسبة عدد المقبولين إلى الخريجين بنجاح. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال ثلاثة عشر مؤشراً/ معياراً فرعياً كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤).

١-٢. جود سياسة واضحة للقبول تراجع دورياً وتكون شروط القبول ملائمة لنوع ومستوى البرنامج.

٢-٢. ينسجم مستوى المقبولين مع شروط البرنامج والموارد المتاحة.

٣-٢. هناك وصف واضح لمسؤولية إدارة البرنامج.

- ٢-٤. تتلائم إسهامات أعضاء هيئة التدريس والآخرين في البرنامج مع أهداف كفاية الهيئة الأكاديمية لتدريس البرنامج.
- ٢-٥. هناك إجراءات واضحة وشفافة لتوظيف وتقييم وترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية مع وجود ترتيبات لتهيئة أعضاء هيئة التدريس الجدد.
- ٢-٦. هناك نظام معلومات إداري فعال للمساعدة على اتخاذ القرارات .
- ٢-٧. هناك سياسات وإجراءات مطبقة باستدامة لضمان أمن سجلات الطلبة ودقة النتائج.
- ٢-٨. كفاية الموارد المادية من حيث المساحة، النوع، المعدات: وتشمل الفصول والقاعات والأماكن التعليمية، المختبرات، المكتبة.
- ٢-٩. هناك نظام متابعة لتحديد استخدام المختبرات، التعلم الإلكتروني والمصادر الإلكترونية لكي تساعد على تقييم الاستخدام لتلك المصادر.
- ٢-١٠. توفر دعم مناسب للطلبة لاستخدام الموارد المتاحة مثل المكتبة والمختبرات والتعلم الإلكتروني والموارد الإلكترونية والموارد الداعمة.
- ٢-١١. توفر ترتيبات لإرشاد الطلبة الجدد (ويضمنهم الطلبة المحولين من مؤسسات أخرى بعد السنة الأولى).
- ٢-١٢. توفر نظام دعم أكاديمي ملائم لمتابعة تقدم الطلبة المعرضين لخطر الرسوب وتوفير التدخل (الإرشاد المناسب) لهم.
- ٢-١٣. توفر بيئة تعليمية ملائمة لتوسيع معارف وخبرات الطلبة من خلال التعلم الغير نظامي.

المعيار الرئيسي الثالث «الخصائص الأكاديمية لخريجي البرنامج»: ويدور

مضمون هذا المعيار حول ضرورة توافق الخصائص الأكاديمية للخريجين مع البرامج المماثلة لها في مملكة البحرين وإقليمياً ودولياً. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال ثلاثة عشر مؤشراً/ معياراً فرعي كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ٢٠١٤).

٣-١. مواصفات الخريج محددة بوضوح في أهداف البرنامج.

٣-٢. استخدام المقاييس المعيارية لتحديد مدى المطابقة مع معايير أكاديمية لمثيلاتها من البرامج محلياً وإقليمياً وعالمياً.

٣-٣. سياسة وإجراءات التقييم مطبقة ومتابعة ويتم مراجعتها بصفة مستديمة دورية ومتاحة للطلبة.

٣-٤. توافر آليات للتأكد من تماشي إجراءات التقييم مع مخرجات التعلم لغرض التأكد من المعايير الأكاديمية للخريجين.

٣-٥. توافر آليات مطبقة لقياس فعالية نظام المقيم الداخلي لتقييم الأسئلة الامتحانية والحلول النموذجية ودقة وعدالة التقييم.

٣-٦. توافر إجراءات مطبقة بصفة مستديمة لنظام مراجعة عملية تقييم الطلبة وتوافر آليات للتغذية الراجعة على عملية التقييم.

٣-٧. مستوى انجازات الطلبة يتضح من فحص عينات عمل الطلبة التي تم تقييمها تتلائم مع مستوى ونوع البرنامج المماثل في مملكة البحرين وإقليمياً وعالمياً.

٣-٨. يتفق مستوى إنجازات الخريجين مع أهداف البرنامج والمخرجات التعليمية المستهدفة.

٣-٩. أن تكون نسبة الطلبة المتخرجين إلى نسبة الطلبة المقبولين بضمنها نسبة التقدم والبقاء والتقدم سنة تلو أخرى وطول فترة الدراسة والجهة الأولى للخريجين متوافقة مع برامج محلية وإقليمية وعالمية.

٣-١٠. عندما يكون هناك تقييم مبني على التعلم العملي (التدريب الميداني) تتوافر سياسة وإجراءات لإدارة تلك العملية للتأكد من أن الخبرات المكتسبة ملائمة.

٣-١١. عندما يكون هناك رسالة أو أطروحة أو مشروع صناعي يجب توفر سياسات وإجراءات لمراقبة الإشراف عليها.

٣-١٢. وجود هيئة استشارية للبرنامج محددة بنقاط مرجعية واضحة وتشمل خبراء في التخصص وأصحاب الأعمال والخريجين.

٣-١٣. وجود شواهد حول رضا الخريج وأرباب العمل بمستوى معايير التخرج.

المعيار الرئيسي الرابع «كفاءة إدارة ضمان الجودة»: ويدور مضمون هذا المعيار حول ضرورة وجود ترتيبات مطبقة لإدارة ضمان جودة البرنامج يتضمن ضمان الجودة والتحسين المستمر والتي تساهم في إعطاء الثقة للبرنامج الأكاديمي. ويتحقق هذا المعيار الرئيسي من خلال عشرة مؤشرات / معايير فرعية هي كالتالي: (الهيئة الوطنية للمؤهلات و ضمان جودة التعليم و التدريب ٢٠١٤):

- ٤-١. تطبق سياسات وإجراءات وأنظمة ولوائح الجامعة وباستدامة عبر
كيانات (أقسام، لجان أو وحدات) الكلية.
- ٤-٢. يدار البرنامج بالطريقة التي تعكس فعالية ومسؤولية قيادته.
- ٤-٣. وجود نظام واضح لضمان الجودة فيما يتعلق بالبرنامج داخل الكلية
مطبق ويتابع ويراقب ويراجع بصفة مستمرة.
- ٤-٤. هناك فهم واضح لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية وبقية العاملين حول
أنظمة الجودة والتأكد من فعالية دورهم فيها.
- ٤-٥. توافر سياسات وإجراءات لتطوير البرامج الجديدة للتأكد من مدى
ملائمتها ومطابقتها للغرض المحدد.
- ٤-٦. توافر إجراءات سنوية لتقييم البرامج داخلياً وتنفيذ مقترحات
للتحسين.
- ٤-٧. توافر إجراءات مراجعة دورية للبرامج تشتمل على تغذية راجعة
داخلية وخارجية وآليات مطبقة لتنفيذ مقترحات التحسين.
- ٤-٨. يتم تحليل البيانات المجمعة من استبانات الطلبة وأصحاب العلاقة
وتستخدم نتائجها لاتخاذ القرار لتطوير البرنامج.
- ٤-٩. توفر ترتيبات فاعلة لتحديد متطلبات تطوير الأداء لأعضاء هيئة
التدريس والعاملين الآخرين وتقييمها باستمرار.
- ٤-١٠. هناك توافر للمتابعة والفحص المستمر للتأكد من أن البرنامج
بمستوى الحداثة ويتوافق مع متطلبات سوق العمل.

٦. نموذج الدراسة والفروض:

تعتمد الدراسة النموذج التالي الموضح لأهم المفاهيم التي اعتمد عليه الباحث لقياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو مدى تطبيق معايير جودة البرنامج الأكاديمي بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين.



شكل رقم (١) : نموذج مفاهيم الدراسة

فرضيات الدراسة :

حل مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها يحاول الباحث التحقق من الفرضيات الرئيسية التالية:

١. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الوطنية وكل بعد من أبعادها (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) وبين جودة البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة بمملكة البحرين.

٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية وكل (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على جودة البرامج الأكاديمية (أهدافه ، مخرجات التعلم، طرق التعليم و التعلم وطرق التقييم).

ويصنف الباحث عدة فروض فرعية من الفرضية الرئيسية الثانية وعددها أربعة على النحو التالي:

١-٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر أهداف البرنامج.

٢-٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر مخرجات البرنامج.

٣-٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التعليم والتعلم.

٤-٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التقييم.

٧. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال توضيح المفاهيم الأساسية الواردة في الإطار النظري وجمع المعلومات عنها ومن ثم وصفها وخاصة آراء أعضاء هيئة التدريس نحو مدى تطبيق المعايير الوطنية وأثره على جودة البرنامج الأكاديمي.

أولاً. أنواع البيانات:

١. البيانات الثانوية:

تعتمد الدراسة على كافة البيانات المرتبطة بالمعايير الوطنية الصادرة عن هيئة ضمان الجودة والاعتمادية بمملكة البحرين والصادر بها دليل الهيئة للعام ٢٠١٤ والمسمى الدورة الثانية لضمان جودة التعليم Cycle 2. كما اعتمدت الدراسة على بعض الدراسات السابقة سواء العربية منها أو الأجنبية (السامرائي ٢٠١٢، العلوي ٢٠١٢، المحاري ٢٠١٢ علوي ٢٠١٣).

٢. البيانات الأولية :

تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (المعايير الأربعة المستقلة وجودة البرامج الأكاديمية كمتغير تابع) من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الخاصة بمملكة البحرين باستخدام قائمة الاستقصاء أو الأسئلة المعدة لغرض جمع البيانات والتي تم تحكيمها من قبل بعض الأساتذة الأكاديميين.

ثانياً. مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة كافة أعضاء الهيئة الأكاديمية ويقصد بهم في هذه الدراسة جميع أعضاء الهيئة التدريسية بكافة الرتب والتصنيف الأكاديمي (سواء

أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد أو محاضر) وهم الذين يقومون بالتدريس في الجامعات الخاصة بمملكة البحرين والبالغ عددها ١٠ جامعات باستثناء الجامعات التي رفضت أو أجلت إدارتها خضوعها للدراسة وعددها ثلاثة جامعات خاصة وهي الأهلية والعربية المفتوحة والتطبيقية. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم فأن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العشرة الخاضعة للدراسة هم ٥٠٠ عضو هيئة التدريس.

ثالثاً: عينة الدراسة

تتكون عينة البحث الأساسية من (١٥٠) من أعضاء الهيئة الأكاديمية للجامعات الخاصة بمملكة البحرين مع اختلاف درجاتهم العلمية وخبراتهم المهنية ومسمياتهم الوظيفية وبنسبة ٣٠٪ من المجتمع الأصلي تم اختيارها بشكل عشوائي. حيث تم توزيع ١٥٠ إستبانة على مجتمع الدراسة تم استرداد (١٤٠) إستبانة بنسبة استجابة بلغت (٩٣٪)، أستبعد منها (٢٠) إستبانة لعدم صلاحيتها، فيما تم اعتماد (١٢٠) إستبانة صالحة لغرض التحليل الإحصائي.

رابعاً. عملية جمع البيانات:

قام الباحث بالاعتماد على الإستبانة كأداة للدراسة وجمع البيانات الأولية للدراسة. وقد تم الاعتماد على المقياس الذي طوره (العلوي ٢٠١٢) فيما يتعلق بالمعايير الوطنية لضمان جودة التعليم وقام الباحث بإجراء بعض التعديلات البسيطة والجوهرية لتتواءم مع متطلبات بيئة الدراسة الحالية المتعلقة بالجامعات الخاصة وشملت المعايير الوطنية الأربعة وهي (ملائمة البرنامج ، كفاءة البرنامج ، خصائص الخريجين و ادارة ضمان الجودة)، كما تم الإعتماد على المقياس الذي تبناه وطوره كلاً

من (العلوي ٢٠١٢) في تطوير فقرات عناصر (أبعاد) جودة البرنامج الأكاديمي (أهدافه، مخرجات التعليم، طرق التعليم والتعلم وطرق التقييم) وقام الباحث أيضاً بتعديل بعض الفقرات وتصحيح بعضها الآخر لغوياً لتصبح جاهزة لتطبيقاتها في بيئة الجامعات الخاصة. وقد طلب الباحث من مجموعة من الخبراء والأكاديميين المتخصصين بدراسة فقرات الإستبانة لإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأنها، وبعد الأخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم تم تعديل بعض الصياغات اللغوية وتعديل جذري في بعض فقراتها والإستعاضة عن بعضها الآخر بأخرى لتخرج بصيغتها النهائية. وتضمنت أداة الدراسة (الملحق رقم ١) على ثلاثة أجزاء شملت:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية مثل النوع، والعمر، والمركز الوظيفي.

الجزء الثاني: شمل على المعايير الوطنية؛ ملائمة البرنامج الفقرات (١-٨)، وكفاءة البرنامج الفقرات (٩-٢١)، وخصائص الخريجين الفقرات (٢٢-٣٤)، إدارة ضمان الجودة الفقرات (٣٥-٤٤).

الجزء الثالث: شمل على عناصر (أبعاد) جودة البرنامج الأكاديمي: أهداف البرنامج الفقرات (١-٥)، ومخرجات التعليم الفقرات (٦-١٠)، وطرق التعليم والتعلم الفقرات (١١-١٥)، وطرق التقييم الفقرات (١٦-٢٠).

وأمام كل فقرة من هذه الفقرات خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي تبدأ من رقم (١) أبداً على الإطلاق حتى الرقم (٥) دائماً. ولمعرفة ثبات أداة الدراسة فيما يتعلق بمتغيرات المعايير الوطنية وجودة البرنامج فقد تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alfa) كما يشير الجدول رقم (١).

جدول (١): معامل كرونباخ ألفا لقياس أداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
المعايير الوطنية الكلية	٤٤	٠,٩٠٧
ملائمة البرنامج	٨	٠,٩١٢
كفاءة البرنامج	١٣	٠,٩١٥
وخصائص الخريجين	١٣	٠,٩١٠
ادارة ضمان الجودة	٩	٠,٩١٤
جودة البرنامج الكلية	٢٠	٠,٩١٧
أهداف البرنامج	٥	٠,٩١٨
مخرجات البرنامج	٥	٠,٩٢٥
طرق التعليم و التعلم	٥	٠,٩٣٠
طرق التقييم	٥	٠,٩٢٥

حيث دلت النتائج على أن المقياس الكلي لأداة الدراسة يتصف بدرجة عالية الثبات بلغ (٠,٩٢٣)، في حين أن مقياس المعايير الوطنية الكلية يتصف بدرجة عالية من الثبات (٠,٩٠٧)، وأن ملائمة البرنامج (٠,٩١٢)، وكفاءة البرنامج (٠,٩١٥)، وخصائص الخريجين (٠,٩١٠)، وإدارة ضمان الجودة (٠,٩١٤)، تتصف بدرجة عالية من الثبات، بينما مقياس جودة البرنامج الكلي يتصف بدرجة عالية من الثبات

(٠,٩١٧)، كما دلت النتائج على أن أبعادها: أهداف البرنامج (٠,٩١٨)، ومخرجات البرنامج (٠,٩٢٥)، وطرق التعليم والتعلم (٠,٩٣٠)، وطرق التقييم (٠,٩٢٥) كلها تتصف بدرجة عالية من الثبات.

٨. عرض نتائج الدراسة:

أولاً: خصائص عينة مجتمع الدراسة

يبين الجدول رقم (٢) نتائج خصائص عينة مجتمع الدراسة حيث يتبين أن غالبية عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون ما نسبته (٨٢,٥٪) من مجتمع الدراسة الكلي، كما أن غالبية أعضاء هيئة التدريس هم من ذوي الأعمار الشابة ويمثلون ما نسبته (٣٤,٢٪ و ٣١,٧٪) للفئات العمري (٢٥-٣٤) و (٣٥-٤٤) على التوالي، وهذا يعزى بطبيعة إلى البنية العمرية لسكان مملكة البحرين.

جدول (٢): التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة ن=١٢٠

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
٨٢,٥	٩٩	ذكر	الجنس
١٧,٥	٢١	انثى	
٣٤,٢	٤١	٢٥ - ٣٤	العمر
٣١,٧	٣٨	٣٥ - ٤٤	
٢٤,٢	٢٩	٤٥ - ٥٤	
١٠	١٢	أكثر من ٥٤ سنة	
١٠,٨	١٣	عميد	الدرجة الوظيفية
٣٤,٢	٤١	رئيس قسم	
٥٥	٦٦	عضو هيئة تدريس	

أما من حيث المركز الوظيفي، فنلاحظ أن الغالبية من عينة الدراسة (مجتمع الدراسة) هم أعضاء هيئة التدريس وكانت بنسبتهم (٥٥٪) وأن من هو في قائمة رئيس قسم يمثلون ما نسبته (٣٤,٢٪) ومن هم في سدة القيادة عمداء (١٠,٨٪) وبالتالي يقع عليهم العمل الجاد لتطبيق المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم و البرامج الأكاديمية بجامعاتهم.

ثانياً: تحليل أسئلة الدراسة

١. ما مستوى الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية بالجامعات الخاصة من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

يشير الجدول رقم (٣) إلى نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة مجتمع الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بالمعايير الوطنية الأربعة، حيث يشير المدى (١-٢,٥٠) إلى درجة منخفضة و(٢,٥١-٣,٥٠) درجة متوسطة بينما (٣,٥١-٥,٠٠) درجة مرتفعة.

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعايير الوطنية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
ملائمة البرنامج	٣,٩٤	٠,٦٣	مرتفع
كفاءة البرنامج	٣,٧٦	٠,٥٨	مرتفع
وخصائص الخريجين	٣,٧٩	٠,٨٦	مرتفع
إدارة ضمان الجودة	٣,٧٨	٠,٩٨	مرتفع
المعايير الوطنية الكلية	٣,٨١	٠,٧١	مرتفع

- يلاحظ من نتائج هذا الدول أن المعايير وأبعادها الأربعة جاءت بدرجة مرتفعة. كما أن تأثير تطبيق ممارسات ملائمة البرنامج جاءت بالمرتبة الأولى بوسط حسابي (٣,٩٤) وانحراف معياري (٠,٦٣) وبدرجة مرتفعة، وتعتبر هذه النتيجة طبيعية حيث إن الممارسات الأكاديمية لها تأثير واضح أعضاء هيئة التدريس، وهم قادرون على بناء البرامج الأكاديمية التي تتلائم مع احتياجات سوق العمل في مملكة البحرين، كما أن هؤلاء الأكاديميين يشاركون في وضع الأهداف والمخرجات

التعليمية للبرامج مما يدفعهم ويحفزهم لتبني سلوكيات جديدة قادرة على تحقيق أهداف هذه البرامج بكفاءة وفاعلية. وأتت خصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة وكفاءة البرنامج في المراتب من الثانية وحتى الرابعة على التوالي وبأوساط حسابية وانحرافات معيارية (٣,٧٩) (٠,٨٦)، (٣,٧٨) (٠,٩٨)، (٣,٧٦) (٠,٥٨)، على التوالي وبدرجات مرتفعة. وهذا بدوره يؤكد ما ذهب إليه الباحث أن الممارسات في الجامعات الخاصة لها أثرٌ جليٌّ في برامج أكاديمية تحقق أهدافها وتلبي احتياجات سوق العمل لأنها تعتبر المفتاح الرئيسي المحرك والدافع القوي لتحفيز أعضاء هيئة التدريس خاصة إذا ما تم إشراكهم في عملية وضع وإدارة هذه البرامج الأكاديمية .

٢. ما مستوى جودة البرامج الأكاديمية بالجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أما بالنسبة إلى جودة البرامج الأكاديمية محل الدراسة، يبين الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الاتجاه السائد نحو جودة البرامج وعناصرها الأربعة.

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة البرامج الأكاديمية وعناصرها

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتجاه السائد
أهداف البرنامج	٤,٠٢	٠,٦٥	مرتفع
مخرجات التعلم	٤,٢٦	٠,٦٤	مرتفع
طرق التعليم و التعلم	٣,٧٨	٠,٧٦	مرتفع
طرق التقييم	٤,٣١	٠,٥٢	مرتفع
جودة البرامج الأكاديمية	٤,١٦	٠,٤٤	مرتفع

أما بالنسبة إلى جودة البرامج الأكاديمية محل الدراسة، يبين الجدول رقم (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الاتجاه السائد نحو جودة البرامج وعناصرها الأربعة، وتشير النتائج الواردة في هذا الجدول، أن مستوى الاتجاه السائد مرتفع، وبلغ الوسط الحسابي لجودة البرامج وأبعادها الكلية (٤,١٦) وانحراف معياري (٠,٤٤). وبلغ أعلى متوسط حسابي لعنصر طرق التقييم (٤,٣١) تلاه بعد ذلك عنصر مخرجات التعلم (٤,٢٦) ومن ثم عنصر أهداف البرنامج (٤,٠٢)، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي لبعده طرق التعليم و التعلم (٣,٧٨). وهنا تعتبر البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات الخاصة التي تغطي بمستوى اتجاه سائد عالي من حيث جودتها وذلك من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية العاملة بها ، وهنا

يأتي أيضاً دور الإدارة هذه الجامعات في تهيئة الأرضية الصلبة من خلال التقارب الذي تلعبه بين الهيئة الأكاديمية أنفسهم وبينهم وإدارة الجامعة، وجعل مبدأ العدالة حكماً بين كافة العاملين.

ثالثاً: اختبار فرضية الدراسة:

ولاختبار الفرضية الأولى:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الوطنية وكل بعد من أبعادها (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) وبين جودة البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة بمملكة البحرين.

ولمعرفة إذا ما كانت هناك علاقة تأثير وذات دلالة إحصائية بين المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة وجودة البرامج الأكاديمية، قام الباحث باستخدام تحليل الارتباطات بيرسون والتي تظهر في الجدول رقم (٦).

جدول (٦): ارتباط بيرسون بين أبعاد المعايير الوطنية وجودة البرامج الأكاديمية

النتيجة	جودة البرامج الأكاديمية	أبعاد المعايير الوطنية
قبول الفرضية الأولى	**٠,٤٩٨	ملائمة البرنامج
	**٠,٣١٨	كفاءة البرنامج
	**٠,٥٠٥	خصائص الخريجين
	**٠,٤٨٥	إدارة ضمان الجودة

** الارتباطات ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0,01$)

من خلال نتائج هذه الارتباطات أعلاه، يتبين أن هناك علاقات ارتباط موجبة (طردية) وقوية دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١) بين المعايير الوطنية وأبعادها الأربعة وجودة البرامج الأكاديمية، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات محل الدراسة الذين يقولون بأن هناك درجة قوية من الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية في الجامعات يوافقون على أن هناك أيضاً جودة للبرامج الأكاديمية عالية وأنه كلما كانت درجة المعايير الوطنية السائدة قوية يصاحبه درجة عالية من جودة البرامج. هنا تستوقف الباحث هذه النتائج ويعلل وجودها بأن قيادة الجامعات لديها الخبرة العملية في تقديم برامج أكاديمية وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

ولاختبار الفرضية الثانية :

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على جودة البرامج الأكاديمية (أهدافه، مخرجات التعلم، طرق التعليم والتعلم وطرق التقييم).

يبين لنا الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة كمتغير مستقل في جودة البرامج الأكاديمية بعناصره الأربعة مجمعة كمتغير تابع. حيث يتبين من الجدول أن متغير المعايير الوطنية يُفسر ما نسبته (٠,٥٠٤) من التباين في متغير جودة البرامج الأكاديمية، كما بلغ معامل الارتباط (٠,٢٥٤)، في حين أن مستويات الدلالة لقيمة (F) هي (٠,٠٠٠) وهي بذلك أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥) وهي بذلك دالة إحصائياً، وبناءً عليه نقبل الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر إيجابي للمعايير الوطنية على جودة البرامج الأكاديمية.

جدول (٧): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد المعايير الوطنية في جودة البرامج الأكاديمية

المعايير الوطنية	جودة البرامج الأكاديمية			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	٠,٠٤٤	٠,٠٦٣	٠,٢٦٧	٠,٧٩٠
كفاءة البرنامج	-٠,٩٣٧	-١,٢٣٨	-٦,٠١٦	*٠,٠٠٠
خصائص الخريجين	٠,٣٠٠	٠,٥٧٥	٢,٩٠٦	*٠,٠٠٤
إدارة ضمان الجودة	٠,١٣٤	٠,٢٩٥	١,٤٠٣	٠,١٦٣
قيمة (R)	٠,٢٥٤			
قيمة (R ²)	٠,٥٠٤			
قيمة (F)	٤٠,٠٩٤			
مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠			
النتيجة	قبول الفرضية الرئيسية الثانية			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0,05$)

وتدلل هذه النتيجة على أن المعايير الوطنية بكافة أبعادها ومتغيراتها دور كبير في رفع مستوى وتطوير جودة البرامج الأكاديمية وذلك من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية، وهذا يدفع أعضاء الهيئة الأكاديمية بالاتجاه نحو الإقدام على العمل الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق رسالة ورؤية الجامعة التي يعملون بها وبالتالي جودة برامجها. ويبين الجدول مقدار مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية على جودة البرامج الأكاديمية، وتبين النتائج أن جودة البرامج الأكاديمية تتأثر إيجاباً وبشكل دال إحصائياً بمدى شعور أعضاء الهيئة الأكاديمية بتوافر كل من معايير كفاءة

البرنامج ($T=6,016$ ، ومستوى دلالة $0,000$)، ومعايير خصائص الخريجين ($T=2,906$ ، ومستوى دلالة $0,004$). وتدلل النتائج على أن شعور الهيئة الأكاديمية بتوافر بُعد ومعايير خصائص الخريجين ($\beta=0,075$) كان الأكثر تأثيراً في جودة البرامج الأكاديمية تلاه بعد كفاءة البرنامج ($\beta=1,238$ -). كما يتبين عدم وجود أثر لبُعدي ملائمة البرنامج وإدارة ضمان الجودة في جودة البرامج الأكاديمية ($\beta=0,063$ و $0,295$). وقد جاءت هذه النتائج مفاجئة للباحث حيث توقع الباحث وجود أثر لهذين البعدين في جودة البرامج الأكاديمية وخصوصاً بعد أن تبين هناك ارتباطات إيجابية بين بُعدي ملائمة البرنامج وإدارة ضمان الجودة وجودة البرامج الأكاديمية كما يشير الجدول رقم (٦).

الفرضية الفرعية الأولى القائلة:

١,٢ يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر أهداف البرنامج.

يبين الجدول رقم (٨) أن متغير المعايير الوطنية فسر ($0,744$) من التباين في عنصر جودة أهداف البرنامج، كما بلغ معامل الارتباط ($0,862$)، في حين أن قيمة (F) بلغت ($66,185$) بمستوى دلالة ($0,000$) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($0,05$) وهي دالة إحصائية، ودلت النتائج على أن عنصر أهداف البرنامج كأحد عناصر جودة البرامج الأكاديمية يتأثر إيجاباً وبشكلٍ دالٍ إحصائياً بتوافر أبعاد المعايير الوطنية كملائمة البرنامج ($T=6,063$ ، ومستوى دلالة $0,000$)، وكفاءة البرنامج ($T=6,865$ ، ومستوى دلالة $0,000$)، وخصائص الخريجين ($T=$

١٢,٩٢٨، ومستوى دلالة $(0,000)$ ، وأخيراً إدارة ضمان الجودة $(T = -3,010)$ ، ومستوى دلالة $(0,003)$. كما أن عنصر أهداف البرنامج يتأثر بشكل كبير ومباشر بخصائص الخريجين $(\beta = 1,796$ و $1,370)$ ، وتلاه بُعد إدارة ضمان الجودة $(\beta = -0,445$ و $-0,294)$ ، ومن ثم بُعد كفاءة البرنامج $(\beta = -0,993$ و $-1,097)$ ، وأخيراً بُعد ملائمة البرنامج $(\beta = -1,006$ و $-1,003)$.

جدول (٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر أهداف البرنامج

المعايير الوطنية	أهداف البرنامج			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	-1,031	-1,006	-6,063	*0,000
كفاءة البرنامج	-1,097	-0,993	-6,865	*0,000
خصائص الخريجين	1,370	1,796	12,928	*0,000
إدارة ضمان الجودة	-0,294	-0,445	-3,010	*0,003
قيمة (R)	0,862			
قيمة (R ²)	0,744			
قيمة (F)	66,185			
مستوى الدلالة	*0,000			
النتيجة	قبول الفرضية الفرعية الأولى			

* ذات دلالة إحصائية $(\alpha \geq 0,05)$

ويرى الباحث أن هذه نتيجة طبيعية كون المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة تلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة أهداف البرنامج وتحسينه وتطويره بما يتفق مع متطلبات سوق العمل.

الفرضية الفرعية الثانية القائلة:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج و كفاءة البرنامج و خصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر مخرجات البرنامج.

يوضح الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0,559$) وهذا يؤشر على أن متغير المعايير الوطنية يفسر ما نسبته ٥٥,٩٪ من التباين الحاصل في عنصر مخرجات البرنامج، ونجد أن قيمة ($F = 28,958$) بمستوى دلالة ٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (٠,٠٥)، وبذلك نقبل الفرضية التي نصت على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغير المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة في عنصر مخرجات البرنامج.

جدول (٩): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر مخرجات البرنامج

المعايير الوطنية	مخرجات البرنامج			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	١,١٣٨	١,١٢٢	٥,١٥٦	*٠,٠٠٠
كفاءة البرنامج	-١,٣٨٩	-١,٢٧٠	-٦,٦٩٧	*٠,٠٠٠
خصائص الخريجين	-٠,٣٣٢	-٠,٤٤٠	-٢,٤١٤	*٠,٠١٧
إدارة ضمان الجودة	٠,٢٦١	٠,٣٩٨	٢,٠٥٦	*٠,٠٤٢
قيمة (R)	٠,٧٤٨			
قيمة (R ²)	٠,٥٥٩			
قيمة (F)	٢٨,٩٥٨			
مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠			
النتيجة	قبول الفرضية الفرعية الثانية			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq ٠,٠٥$)

ويبين الجدول أيضاً مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية في عنصر مخرجات البرنامج من جودة البرامج الأكاديمية، حيث تظهر النتائج أن عنصر مخرجات البرنامج كأحد عناصر جودة البرامج الأكاديمية يتأثر بشكل إيجابي ببعد

ملائمة البرنامج ($T = 5,156$ ، ومستوى دلالة $0,000$)، وبإدارة ضمان الجودة ($T = -6,697$ ، ومستوى دلالة $0,000$). ويرى الباحث أن هناك اتجاهات واضحة من أعضاء هيئة التدريس بأن أبعاد المعايير الوطنية لها أثر بالغ في جودة البرامج الأكاديمية بما يتعلق مخرجات البرنامج التعليمية، بحيث يحاول أعضاء الهيئة الأكاديمية القائمين على إدارة ومراجعة البرنامج ووضع المقررات التعليمية والتي تؤهل خريج البرنامج لسوق العمل من شأنه أن يؤدي إلى إكساب الخريج للمهارات والمعارف اللازمة.

الفرضية الفرعية الثالثة القائلة:

٣,٢ يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج و كفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التعليم والتعلم.

يبين الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0,225$)، وهذا يعني أن متغير المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة الواردة في الجدول رقم ٩ يفسر ما نسبته ٢٢,٥٪ من التباين في عنصر طرق التعليم والتعلم كأحد عناصر جودة البرامج الأكاديمية، ويلاحظ أن قيمة ($F = 6,622$ ، ومستوى دلالة $0,000$) والتي تعتبر أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($0,05$) وبذلك نقبل الفرضية القائلة بوجود أثر إيجابي لأبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التعليم والتعلم. ويتبين من النتائج أن عنصر طرق التعليم والتعلم يتأثر إيجاباً وبشكل دال إحصائياً بمدى اتجاه أعضاء هيئة التدريس بالالتزام بتطبيق معايير كفاءة البرنامج ($T = -2,545$ ، وبمستوى دلالة $0,012$). وتبين أن هذا البعد هو الأكثر تأثيراً.

جدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التعليم والتعلم

المعايير الوطنية	طرق التعليم والتعلم			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	٠,٢٣٢	٠,١٩٣	٠,٦٦٨	٠,٥٠٦
كفاءة البرنامج	-٠,٨٣١	-٠,٦٤٠	-٢,٥٤٥	*٠,٠١٢
خصائص الخريجين	٠,٠٩٢	٠,١٠٢	٠,٤٢٣	٠,٦٧٣
إدارة ضمان الجودة	-٠,٣٣٨	-٠,٤٣٥	-١,٦٩٤	٠,٠٩٤
قيمة (R)	٠,٤٧٤			
قيمة (R ²)	٠,٢٢٥			
قيمة (F)	٦,٦٢٢			
مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠			
النتيجة	قبول الفرضية الفرعية الثالثة			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0,05$)

في حين لم يظهر أي أثر للأبعاد المعايير الوطنية التالية: ملائمة البرنامج وخصائص الخريجين وتأثير إدارة ضمان الجودة على عنصر طرق التعليم والتعلم،

وتفاجأ الباحث بهذه النتائج لاعتقاد الباحث أن هذه الأبعاد أثر كبير على مدي تنوع طرق التعليم و التعلم.

الفرضية الفرعية الرابعة القائلة:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمعايير الوطنية (ملائمة البرنامج وكفاءة البرنامج وخصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) على عنصر طرق التقييم.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١١) إلى أن متغير المعايير الوطنية بكامل أبعادها الأربعة تفسر ما نسبته ٣٤,٢٪ من التباين في عنصر طرق التقييم حيث كانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0,342$) وكان معامل الارتباط ($R = 0,585$) في حين بلغت قيمة ($F = 11,844$) وبمستوى دلالة بلغت ($0,000$)، وهي بذلك أقل من مستوى الدلالة المعتمدة، وهذا يدل على أن قيم (F) و (T) دالة إحصائياً وهنا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة التي تقول بوجود أثر إيجابي ودال إحصائياً للمعايير الوطنية وأبعادها الأربعة في عنصر طرق التقييم. وتدل هذه النتيجة على أن الاتجاه نحو الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية لدى أعضاء هيئة التدريس يشعروهم بضرورة تنوع وملائمة طرق التقييم للبرامج الأكاديمية.

جدول (١١): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التقييم

المعايير الوطنية	طرق التقييم			
	قيمة (B)	قيمة (β)	قيمة (T)	مستوى الدلالة
ملائمة البرنامج	-٠,١٢٦	-٠,١٥٢	-٠,٥٧١	٠,٥٦٩
كفاءة البرنامج	-٠,٦٠٠	-٠,٦٧٠	-٢,٩٨١	*٠,٠٠٥
خصائص الخريجين	٠,١٣٥	٠,٢١٨	٠,٩٧٨	٠,٣٣٠
إدارة ضمان الجودة	٠,٥١٣	٠,٩٥٨	٤,٠٤٦	*٠,٠٠٠
قيمة (R)	٠,٥٨٥			
قيمة (R ²)	٠,٣٤٢			
قيمة (F)	١١,٨٤٤			
مستوى الدلالة	*٠,٠٠٠			
النتيجة	قبول الفرضية الفرعية الرابعة			

* ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq ٠,٠٥$)

ويبين الجدول أعلاه مقدار مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية في عنصر طرق التقييم، حيث تظهر النتائج أن بُعدي كفاءة البرنامج وإدارة ضمان الجودة هما الأكثر تأثيراً بشكل إيجابي ودال إحصائياً في عنصر طرق التقييم، حيث

بلغت قيمة ($T = 2,981$ ، وبمستوى دلالة $0,005$) و ($T = 4,046$ ، وبمستوى دلالة $0,000$)، كما بلغت قيمة ($\beta = 0,670$) و ($\beta = 0,958$) على التوالي. كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر للأبعاد الثلاثة من أبعاد المعايير الوطنية (ملائمة البرنامج، وخصائص الخريجين) على عنصر طرق التقييم.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة الحالية في النقاط الأربعة التالية :

١- بينت نتائج الدراسة أن هناك مستوى اتجاه المعايير الوطنية السائدة في الجامعات الخاصة كانت متوسطة بوسط حسابي ($3,41$) وانحراف معياري ($0,77$)، بينما كانت درجة جودة البرامج الأكاديمية عالية بوسط حسابي ($4,16$) وانحراف معياري ($0,44$).

٢- أشارت نتائج تحليل العلاقات الارتباطية بين أبعاد المعايير الوطنية (ملائمة البرنامج، كفاءة البرنامج، خصائص الخريجين وإدارة ضمان الجودة) وجودة البرامج الأكاديمية أن هناك علاقات ارتباط قوية وإيجابية دالة إحصائياً بين كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية (ملائمة البرنامج ($0,498$)، وكفاءة البرنامج ($0,318$)، وخصائص الخريجين ($0,505$)، وإدارة ضمان الجودة ($0,485$) وجودة البرامج الأكاديمية.

٣- أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغير المستقل (المعايير الوطنية) في المتغير التابع (جودة البرامج الأكاديمية)، حيث فسر متغير المعايير الوطنية ما نسبته $50,4\%$ من التباين في جودة البرامج الأكاديمية وكانت مستوى الدلالة لقيمة (F) ($0,000$) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($0,05$) وهي بذلك دالة إحصائياً، وبينت أن مقدار مساهمة أثر أبعاد المعايير الوطنية: كفاءة البرنامج

(٠,٠٠٠)، وخصائص الخريجين (٠,٠٠٤) في جودة البرامج الأكاديمية، وكان
بُعد خصائص الخريجين تأثيراً في جودة البرامج الأكاديمية في الجامعات الخاصة.

٤- بينت نتائج الدراسة أن متغير المعايير الوطنية بأبعادها الأربعة يفسر ما نسبته
٧٤,٤٪ من التباين في عنصر أهداف البرنامج، و٥٥,٩٪ من التباين في عنصر
مخرجات البرنامج، و٢٢,٥٪ من التباين في عنصر طرق التعليم و التعلم،
و٣٤,٢٪ من التباين في عنصر طرق التقييم، حسب نتائج تحليل الانحدار
المتعدد، وكان مستوى الدلالة (٠,٠٠٠) دال إحصائياً على التوالي، بينما كان
مقدار مساهمة أثر كل بُعد من أبعاد المعايير الوطنية في عناصر جودة البرامج
الأكاديمية وذات الأثر الإيجابي على النحو التالي: بُعد ملائمة البرنامج (٠,٠٠٠)
وعناصر أهداف البرنامج، ومخرجات البرنامج. بُعد كفاءة البرنامج (٠,٠٠٠)
وعنصري أهداف البرنامج، ومخرجات البرنامج، وكفاءة البرنامج (٠,٠١٢)
وعنصر طرق التعليم و التعلم، وكفاءة البرنامج (٠,٠٠٥) وعنصر طرق التقييم.
وبُعد خصائص الخريجين (٠,٠٠٠) وعنصر أهداف البرنامج، وخصائص
الخريجين (٠,٠١٧) وعنصر مخرجات البرنامج، وخصائص الخريجين (٠,٠٣٥).
بُعد إدارة ضمان الجودة (٠,٠٠٠) وعناصر طرق التقييم، وإدارة ضمان الجودة
(٠,٠٠٣) وعنصر أهداف البرنامج، وإدارة ضمان الجودة (٠,٠٤٢) وعنصر
مخرجات البرنامج، وكانت كلها إيجابية ودالة إحصائياً، وكان بُعد خصائص
الخريجين الأكثر تأثيراً في عنصر أهداف البرنامج، وبُعد إدارة ضمان الجودة الأكثر
تأثيراً في عنصر مخرجات البرنامج، وبُعد إدارة ضمان الجودة الأكثر تأثيراً في عنصر
طرق التقييم.

٩. الاستنتاجات :

خرج الباحث بالعديد من الاستنتاجات و منها:

١. ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الوطنية الأربعة معاً لضمان جودة البرامج الأكاديمية كمنهج أو إطار عمل في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين.
٢. يعد المعيار الأول و الثالث من أهم المعايير الوطنية و التي يجب التركيز عليها عند إدارة البرامج الأكاديمية و مراجعتها.
٣. إن تطبيق إدارة ضمان الجودة كمعيار مهم من المعايير الوطنية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة هي عملية ضرورية من أجل الرقي بمستوي البرامج الأكاديمية ومستوي جودة الخريجين.
٤. إن عملية تطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية يستلزم العديد من الإمكانيات التي ينبغي على مؤسسات التعليم العالي الخاصة تقديمها لأنهم قاسم مشترك في تطبيق المعايير الوطنية وكذلك جودة البرامج الأكاديمية .
٥. مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين تمتلك استراتيجيات قائمة على تحليل دقيق لسوق العمل واحتياجاته الفعلية.
٦. هناك تنسيق كامل بين كلاً من الأمانة العامة للتعليم العالي والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب من جهة، ومؤسسات التعليم العالي الخاصة من جهة أخرى في مملكة البحرين .

١٠. توصيات الدراسة:

١. ضرورة توفير قيادة مؤسسية ذات مؤهلات تتلاءم مع تطبيق المعايير الوطنية، وعليه التخلي عن الأساليب التقليدية والروتينية.
٢. الاستعانة بالخبراء من خارج مؤسسات التعليم العالي الخاص للعمل على تطوير البرامج والمناهج الدراسية التي تقدمها المؤسسات باستمرار.
٣. القيام بدراسة تحليلية حول مشكلات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.
٤. القيام بدراسات مقارنة بين التعليم العالي الخاص والعام بمملكة البحرين.
٥. إعداد دراسات ذات علاقة بدور معايير الجودة في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.
٦. إعداد دراسة مقارنة بين لوائح التعليم العالي بمملكة البحرين ولوائح التعليم العالي بدولة أخرى رائدة في مجال الجودة.
٧. إجراء دراسة ميدانية حول تحديات مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون بدول الخليج العربي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

الأمين، عدنان (٢٠٠٨)، دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

البكر، محمد. (٢٠٠١). أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية والتعليمية. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.

بن عيشي، عمار (٢٠١٤)، إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الجزائرية دراسة حالة جامعة بسكرة، مجلة الباحث، العدد الرابع عشر، صص ٣٩٧-٤٠٦.

التميمي، فواز (٢٠٠٨)، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو (٩٠٠١)، عمان: عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي.

الحراشة، محمد (٢٠١٣)، درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة يل البيت من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، صص ٣٧١-٤٠١.

حمدان، علي (٢٠١٣)، العلاقة بين معايير إدارة الجودة الشاملة والتطوير الإداري والأكاديمي وأثرهما في تحقيق الأمن الوظيفي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر العاملين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية إدارة الأعمال.

الدجني، إباد (٢٠١١)، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، سوريا.

الديوان الملكي (٢٠٠٥)، قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي، المنامة: الديوان الملكي.

رسلان، يسري عبد الحميد. (٢٠١٠). المعايير الأكاديمية للجودة بكليات الآداب: النظرية والواقع تجربة آداب المنيا نموذجاً، المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية: نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي بجامعة المنيا. السامرائي، عمار (٢٠١٢) أهمية تطبيق معايير ضمان الجودة لبناء ودعم ثقافة الأبداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة: دراسة حالة الجامعة الخليجية نموذجاً، المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي مملكة البحرين. سلام، صلاح (٢٠٠١). إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين مستوى جودة الخدمة التعليمية في الجامعات المصرية الحكومية. رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية. الشيخ الداوي (٢٠٠٩)، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، ص ص ٢١٧-٢٢٧.

الصرايرة، خالد والعساف، ليلي (٢٠٠٨)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد الأول، ص ١-٤٦.

عبد اللطيف، شليل وقادة، يزيد (٢٠١٣)، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العام كمدخل لضمان الجودة في التعليم العالي (دراسة تطبيقية)، ورقة عمل قدمت في الملتقى الدولي معايير ضمان الجودة وتطوير آلياتها بمؤسسات التعليم العالي، المنعقد في الفترة من ٢٩-٣٠ أكتوبر، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.

العلوي، سيد فاضل (٢٠١٣)، مشكلات التعليم الجامعي الخاص في مملكة البحرين: رؤية نقدية في ضوء متغيرات العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية.

العلوي، صفاء (٢٠١٢)، مدى تطبيق مبادئ جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، معهد الآداب الشرقية، لبنان.

علي، لوقط (٢٠٠٩)، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر -المبررات والمتطلبات الأساسية- دراسة ميدانية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة -الحاج لخضر- باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر.

عون، وفاء. (٢٠١١). دراسة تقييمية لمدى تطبيق معايير NCATE في كلية التربية للبنات بجامعة الملك سعود NCATE. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

المحاري، جاسم (٢٠١٢)، تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في ضوء متطلبات الاعتماد الأكاديمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية.

محمد، عبداللطيف (٢٠١٤)، مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليمني، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مجلة، العدد السادس عشر، المجلد السابع، ص ص ٣-٤٩.

مركز البحرين للدراسات والبحوث (٢٠٠٩)، التقرير الاستراتيجي الثاني ٢٠٠٩، المنامة: مركز البحرين للدراسات والبحوث.

الموقع الرسمي للأمانة العامة للتعليم العالي. (٢٠١٤). البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة المسموح التسجيل بها،

<http://www.moedu.gov.bh/hec/UploadFiles/ProgSept2012.pdf>. 2013.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: نبذة عن المجلس،

http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=About_Council&lang=ar.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: المهام،

http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Tasks&lang=ar.

الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: إدارة الاعتمادية والتراخيص،

http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Tasks&lang=ar

- الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الأمانة العامة للتعليم العالي: إدارة التقييم والمتابعة،
http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Eval_Follow_Dir&lang=ar
- الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الأمانة العامة للتعليم العالي: إدارة البحث العلمي،
http://www.moedu.gov.bh/hec/page.aspx?page_key=Eval_Follow_Dir&lang=ar
- الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: عن
الهيئة، <http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=34>
- الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:
وحدة مراجعة أداء المدارس، <http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=38>
- الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:
وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني،
<http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=39>
- الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:
وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي،
<http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=40>
- الموقع الرسمي. (٢٠١٤). الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:
وحدة الامتحانات الوطنية،
<http://www.qaa.edu.bh/ViewPage.aspx?PageId=41>
- الهلاي، الشربيني الهلاي (٢٠٠٤)، اتجاهات حديثة في كفاءة العلمية التعليمية الجامعية من
المنظور الاقتصادي، ورقة عمل قدمت إلى مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي
(رؤية تنموية)، المنعقد في الفترة من ٣-٥ مايو، جامعة عين شمس، ص ١-٢٥
- يوسف، موسى (٢٠١٣)، بعض جهود تجويد التعليم الجامعي الخاص بمملكة البحرين،
مجلة تطوير الأداء الجامعي (جامعة المنصورة)، العدد الثاني، المجلد الثاني، (١٣٩-
١٤٨).